تجار طرطوس يعترضون على قرار المواقف المأجورة

طرطوس- الوطن

نظم المكتب التنفيذي المؤقت لمدينة طرطوس عقداً مع أحد المستثمرين من أجل تحويل شوارع السوق التجاري إلى مواقف مأجورة.. وما إن أعلن عن المزاد ورسوه على المستثمر حتى تداعى التجار، في شوارع «الوحدة – ٢٩/ آيار – هنانو من تقاطعه مع شوارع الوحدة حتى فندق شاهين– الأسوزي– التحرير– أحمد الغراوي– الزهور»، إلى الاعتراض وتقدموا بشكاوى إلى الجهات المعنية وإلى غرفة التجارة والصناعة، وقالوا فيها والتي وردت نسخة منها إلى مكتب الصحيفة بطرطوس: إننا نعترض على قرار مجلس مدينة طرطوس المتضمن فرض رسم إشغال على وقوف السيارات أمام محلاتنا بناء على عقد وقع بمجلس المدينة بعد جلسة مزاد علني في بداية آب الماضي وحدد فيها أجرة الساعة الواحدة بخمسين ليرة.

وأضافوا: إننا ندفع الضرائب للمالية ورسوم النظافة لمجلس المدينة والكهرباء وغيرها الكثير مع وجود الركود في الحركة الاقتصادية وصعوبة المعيشة، وبما أنه يوجد الكثير من الأمور التي تؤمن الدخل لمجلس المدينة ونحن مازلنا نعيش في هذه الظروف القاسية، جئنا باعتراضنا آملين المساعدة بالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة لتأجيل تنفيذ هذا القرار لحين تحسين ظروفنا وانتهاء حالة الجمود والركود، وبذلك نكون قادرين على تسديد مثل هذه الرسوم الجديدة وغيرها.

رئيس غرفة التجارة والصناعة (تكليفاً) يوسف الشعار قال: نحن كغرفة مع أي شيء يطور مدينتنا ولا يلحق الضرر بأي شريحة، وضمن هذا الإطار كنا نتمنى على مجلس المدينة أن ينسق مع مجلس إدارة الغرفة التي تمثل التجار قبل الإقدام على هذه الخطوة وذلك من أجل التوصل إلى حل أمثل لها والتي تحتاج إلى بعض البنى التحتية لتطبيقها بشكل جيد مثل وجود العدادات التي توضع على الأرصفة في الشوارع وغيرها من الأمور الموجودة في العديد من المدن المتطورة، مضيفاً: لقد تواصلنا مع رئيس مجلس مدينة طرطوس من أجل الموضوع بعد أن تلقينا شكوى جماعية من تجار السوق، وقد أفادنا رئيس المجلس أنه تم التريث بالبدء بالتطبيق لما بعد الانتخابات، وهنا اقترح أن تتم دراسة الموضوع من مجلس المدينة الجديد بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة لوضع حل مناسب للجميع وللمدينة، كما أقترح ترك الكورنيش البحري من دون مواقف مأجورة وبحيث يكون متاحاً للجميع من مواطنين وزوار وسياح.

مدير الشؤون الفنية في المدينة فوزي الشيخ ديب أوضح أن الأسواق التجارية في كل مدن العالم المزدحمة مأجورة لتخفيف الازدحام وخدمة المحلات التجارية من خلال إيجاد مواقف للزبائن لفترات محددة وأكد أن المدينة على أتم الاستعداد لدراسة شكوى التجار مع غرفة التجارة والصناعة وصولاً لحل مناسب يخدم المدينة والسوق التجاري والمصلحة العامة.

الحكم بالمؤبد على ابن قتل والده المتزوج من سبع زوجات

الأيوبي لـ«الوطن»: يجب ألا يؤدي الزواج المتعدد إلى خراب وتفكك الأسرة

محمد منار حميجو

يبدو أن الجرائم الغريبة بدأت تظهر بشكل واضح في مجتمعنا بعدما كانت مرفوضة ومستنكرة في حال وقعت لو بندرة، إذا أصدرت محكمة الجنايات الثانية في دمشق أمس حكماً بالإعدام خفف إلى المؤبد على شاب تجاوز الثامنة عشرة من عمره بسبب قتل والده بدوافع عديدة منها السرقة.

وحضرت الـ«الوطن» جلسة المحكمة التي أصدرت خلالها أكثر من عشرة أحكام جنائية بحق متهمين ارتكبوا جرائم مختلفة بما في ذلك هذه الجريمة البشعة التي تشارك فيها ثلاثة مجرمين بينهم امرأة.

وفي تفاصيل الجريمة كما تم ذكرها في قرار الحكم أن الأب المغدور تزوج من سبع نساء ست مطلقات وقد أنجبت جميع نسائه أولاداً له ويبدو أن الأب يملك من المال ما يدفع أولاده إلى الطمع به لكن ليس إلى قتله كما حدث.

وبدأ كيد النساء يعمل فبدأت كل زوجة تحرض أولادها على أخوتهم غير الأشقاء والأب لم يكن حكيماً إلى درجة يمنع هذه الفتنة فبدأ يسمع كلام بعض أولاده على حساب الآخرين ويسجل أملاكاً عقارية لهم ومن بينهم كان ولده القاتل إذ سجل له بيتاً.

إلا أن زوجة أبيه تدخلت وطلبت من الأب أن يعيد البيت فما كان منه إلا أن تحايل عليه بعدما وعده أن يسجل له منزلاً أكبر من الأول وبكل تأكيد الابن القاتل طمع بذلك ووافق على استرجاع البيت إلا أنه بعدما أعاد الأب البيت إلى ملكه طرده ولم يعد يعترف عليه ما دفع الابن إلى الاتفاق مع أصدقاء له لقتل والده بهدف السرقة وهذا ما تم.

فأقدم على طعن والده متناسياً أن هذا لا يمكن أن يفعله إلا إنسان باع كل قيمه وتجرد من واقعه ليصبح وحشاً لا يرى أمامه إلا القتل مهما كانت الضحية.

ومن الغريب أن القاضي حينما تلا الحكم أمام مسمع الجميع لم تهتز للابن شعرة حتى معالم وجهه كانت تدل على أنه فعل الصواب وهذه الجريمة كان من المفترض أن يرتكبها منذ فترة طويلة وكأنه يريد أن يوصل رسالة لكل من يشاهده في قاعة المحكمة أنه خلص العائلة من شر والده.

وظهرت على معالم الحضور الدهشة حينما سمعوا قرار حكم الإعدام إلا أن القاضي لم يطل حتى ذكر الحكم المخفف إلى المؤبد، كما حكم على أحد شريكيه بالجريمة بالمؤبد لاشتراكه بجرم القتل في حين حكم على الآخر بالسجن لمدة سنتين لمشاركته في جرم السرقة.

من جهته أكد رئيس محكمة الجنايات في دمشق ماجد الأيوبي أن هناك العديد من الظروف أدت إلى ارتكاب هذا الجريمة المؤسفة منها أن الابن القاتل أصبح مشرداً لا ينام في منزله لأن والده طرده، مضيفاً: فأصبح ينام في ورشات العمل وأحياناً في سيارة مستهلكة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف الأيوبي: في ذلك الوقت نرى الوالد المغدور له ظروف خاصة تزوج من سبع نساء ومن هنا بدأت المنازعات بين الأولاد والمشاكل فكانت العلاقات بينهم سيئة لخلافهم على الأموال وخصوصاً أنهم غير أشقاء.

وأوضح الأيوبي أنه تم استخدام الأسباب المخففة في هذه القضية بعد دراسة ظروف الدعوى لاسيما من ناحية واقع الجريمة ومن جهة المجرم ذاته، مبيناً أحياناً المجرم يقع تحت تأثير معين أو يكون مريضاً وغيرها من هذه الأسباب التي ينظر فيها القاضي.

وأشار الأيوبي إلى أن قتل الوالد يستوجب عقوبة الإعدام مباشرة إلا أنه بعد النظر في ظروف الدعوى وعمر الجاني كان تقدير هيئة المحكمة منحه الأسباب المخففة باعتبار أن القضاة يدرسون الظروف المحيطة بالجريمة لاسيما النفسية والاقتصادية والاجتماعية، علماً أن عقوبة المؤبد كبيرة جداً أيضاً.

وأشار الأيوبي إلى أن الزواج من أكثر من امرأة مسموح به شرعا وقانوناً لكن يجب ألا يؤدي الزواج إلى خراب وتفكك الأسرة إضافة إلى أنه يجب ألا يكون هناك معاملة سيئة من الأب تؤدي إلى التفرقة بين أولاده.

ورأى الأيوبي أن جرائم قتل الأصول والفروع خطيرة جداً رغم قلتها في المحاكم إلا أنها تبقى غريبة عن مجتمعنا ومستهجنة، لافتاً إلى أن هناك العديد من جرائم القتل إلا أنها مختلفة، منها أنه تم قتل أشخاص لمجرد أنهم سبوا أو شتموا.

وكشفت إحصائيات أنه أسبوعياً يتم إصدار نحو ١٠ أحكام بجرائم مختلفة وأحياناً أكثر أو أقل حسب ظروف كل دعوى والانتهاء منها.

➤ ١٠ أحكام جنائية تصدر أسبوعياً في جناية دمشق

➤ جرائم قتل بسبب الشتم والسب

جميع الناجحين في الإعدادية في الرقة إلى التعليم العام

الهادي: ٢١٣١٨ طالباً انضموا إلى المدارس في المناطق المحررة وترميم ٥٦ مدرسة

محمود الصالح

أصدر وزير التربية هزوان الوز قراراً بقبول جميع الناجحين من أبناء الرقة في الشهادة الإعدادية في التعليم العام مهما كانت درجات النجاح وبغض النظر عن الشروط المطبقة في باقي المدارس.

وبين مدير التربية في الرقة عبد الإله الهادي أن هذا القرار جاء في إطار تفهم وزارة التربية للوضع الموجود في الرقة ونظرا لعدم إمكانية افتتاح أي ثانوية فنية أو مهنية في المحافظة، لكن يشترط في القرار أن يكون الطالب ممن سجلوا باسم مديرية التربية في الرقة ونجح وان يسجل في الأول الثانوي في مدارس الرقة في المناطق المحررة وان يبقى حتى إنهاء دراسته الثانوية في تلك المدارس.

وعن الواقع التربوي في المناطق المحررة في محافظة الرقة أوضح الهادي أن هناك ٣ مجمعات تربوية افتتحت في المناطق المحررة في الدبسي والسبخة ومعدان والمنصورة وتم ترميم ٥٦ مدرسة في هذه المجمعات، مشيراً إلى أن اغلب مدارس المحافظة مهدمة أو في أحسن الأحوال على العظم نتيجة سرقة الحديد والأبواب وشبكات الكهرباء وكل ما يمكن فكه بأيدي المجموعات الإرهابية، وهناك ٨٠ مدرسة في المناطق المحررة بحاجة إلى أسوار نتيجة تهديمها من قبل المجموعات الإرهابية، لأن جميع المدارس كانت المجموعات الإرهابية تتخذ منها مقرات لها.

لافتاً إلى وجود ٥٦ مدرسة تم التحاق الطلاب فيها وهي تحتاج إلى ترميم يقدر بحدود مليار ليرة سورية، منوهاً بأن عدد المدارس التي يداوم فيها الطلاب بلغ ١١٣ مدرسة من مختلف المراحل وتضم ٢١٣١٨ طالباً ويعمل على تعليمهم ٤٧١ معلماً ومعلمة و٢٩٨ مدرساً ومدرسة في مختلف الاختصاصات

وعن أوضاع النتائج التي تحققت بعد عودة المدارس إلى الرقة في العام الماضي بين مدير التربية أنه تقدم لامتحانات الإعدادية ٧٩١١ طالباً وطالبة نجح منهم ٦٢٦٤ طالباً وطالبة بنسبة ٧٩,١٨٪.

وبالنسبة للثانوية العامة تقدم لامتحان الفرع العلمي ١٢٩٦ طالباً وطالبة نجح منهم ٥٦٣ طالباً وطالبة، وفي الفرع الأدبي تقدم ٨٦١ طالباً وطالبة نجح منهم ٢٥٩ طالباً وطالبة، وسبب قلة عدد المتقدمين هو عدم وجود امتحان للثانوية العامة في محافظة الرقة.

وعن النتائج التي حققها طلاب الرقة في الدورة التكميلية قال: تقدم ٤٨٤ طالباً وطالبة لتحسين علاماتهم في الفرعين الأدبي والعلمي كانت الاستفادة الأكبر لطلاب الفرع العلمي وتقدم ١٤٣ طالباً وطالبة للتكميلي.

وأكد الهادي تعطش أبناء المحافظة للالتحاق في المدارس نظرا لحرمانهم من التعليم منذ عام ٢٠١٣، وقد كانت الصورة أكثر تعبيراً عندما كان الطلاب وأهلهم يقطعون نهر الفرات خلال الامتحانات على ألواح خشبية للوصول إلى الضفة الآمنة لتقديم امتحاناتهم، وفي ذلك دليل واضح على مدى ارتباط الطلاب بمدارسهم، وتعمل المديرية على توفير كل الشروط اللازمة لتحقيق العملية التربوية في المناطق المحررة من المحافظة.

مركز جديد لخدمة المواطن في «كفرسوسة» والمباشرة بتوسعة مركزي «الميدان والمهاجرين»

الدهيم لـ«الوطن»: ٣ آلاف مراجع إلى مراكز الخدمة بدمشق يومياً.. وخطة للتوسع بخدماتنا

فادي بك الشريف

كشفت مديرة مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق هالة الدهيم لـ«الوطن» عن افتتاح مركز جديد لخدمة المواطن في منطقة كفرسوسة وذلك بعد تأمين جميع التجهيزات والمستلزمات الخاصة بالمركز على صعيد تقديم عدد من الخدمات المتعلقة بغير الموظف وغير محكوم والسجل المدني والتراخيص الإدارية وفض الختم وتصديق وثائق الخارجية والشكاوى والمصالح العقارية ليصار بعد ذلك إلى التوسع بالخدمات السريعة المقدمة لتشمل جميع ما يرتبط بخدمات المواطنين بغية تبسيط إجراءاتهم.

وأكدت الدهيم أنه تم التحضير لافتتاح المركز عبر تجهيزه بـ ١٠ كوات للخدمات، مع دراسة إحداث التوسعة في المركز خلال الفترة القادمة وذلك بعد رصد واقع الضغط على المركز الجديد وخدماته المقدمة للمواطنين، مع تجهيز المركز حالياً لإمكانية إضافة كوات إضافية خلال الفترة القادمة، مشيراً إلى أهمية إحداث مراكز جديدة ضمن خطة محافظة دمشق للتوسع في خدماتها وبغية التعامل بمرونة وتبسيط الإجراءات، وتخفيف الضغط الحاصل على المركز الرئيسي في ساحة المحافظة، علما أن الضغط لم يتغير على المركز الرئيسي والذي ينفذ ما لا يقل عن ١٢٠٠ وثيقة يوميا، مشيرا إلى أن مراكز الخدمة تستقبل ٣ آلاف مراجع يومياً.

وبينت مديرة مراكز الخدمة أنه تمت المباشرة بإجراء أعمال توسعة لمركزي خدمة المواطن في الميدان والمهاجرين، مشيرة إلى البدء قريبا بالتوسعة في الشام الجديدة، مضيفة أن التوسعة تشمل إضافة خدمات جديدة كعقود الإيجار والمصالح العقارية في مركز الميدان الذي يقدم خدمات لا حكم عليه وغير موظف، ليصار بعد بإضافة خدمات جديدة في جميع المراكز المفتتحة لتقدم مختلف الخدمات التي تصدر من المركز الرئيسي في المحافظة، إلى ذلك من إجراء دراسة متكاملة تتم عملية التوسعة بشكل تدريجي مع رصد واقع كل مركز من المراكز التسعة المنتشرة في العاصمة دمشق.

ونوهت الدهيم برفد مراكز الخدمة بعدد من الموظفين، علما أن هناك موظفين حاليا بعقود موسمية، مبينة أنه بموجب المسابقة الجديدة التي أعلن عنها من محافظة دمشق سيتم تعيين عدد من المقبولين في مراكز الخدمة بغية تدعيمها بعدد من الموظفين.

هذا وكشف تقرير مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق عن أكثر من ٥٠ ألف معاملة منفذة في المراكز بدمشق خلال الشهر الماضي، توزعت بين ٢٥١٩٠ في المركز الرئيسي، و٣٧٣٤ في السجل المؤقت، و٣٨٠٧ في مركز الميدان، و١٨٧٨ في مركز القنوات، و١٧٧٣ في مركز دمر البلد، و٢٨٩٦ في مركز الشام الجديدة، و٤٠٠ في دفن الموتى، و٢٢٠٢ في مركز بهو المالية، و٥٠٣٩ في مركز المزة، و٢٩٦٨ في مركز المهاجرين.

كما بين التقرير أنه تم منح ٥٥٠٠ وثيقة غير موظف خلال الشهر الماضي، وأكثر من ١٠ آلاف وثيقة سجل عدلي «غير موظف» و٢٦٧٣٠ «سجل مدني»، و٢٢٣٧ طلب قيد عقاري، و١٨٩١ عقد إيجار، ناهيك عن الخدمات الأخرى المقدمة، علماً أن مركز خدمة المواطن الرئيسي يقدم خدمات ترخيص إداري وعقود الإيجار وتسليم ترخيص وتجديد ترخيص وتصديق واعتراض وفض ختم وشكاوى وتصديق سجل تجاري ترخيص والموافقة على إقامة حفلات فنية وسجل مدني وسجل عدلي وغير موظف وتصديق وثائق من وزارة الخارجية والمغتربين.

ونوه التقرير بتقديم خدمات الحصول على بيانات مديرية التنظيم والتخطيط العمراني وخدمات وزارة الصناعة ومديرية المصالح العقارية بدمشق وعقود التأمين الإلزامي للمركبات، ناهيك عن تخصيص مكتب لذوي الشهداء لتقديم جميع خدمات المركز الرئيسي.

هذا وتركز مديرية المراكز ضمن خطتها على افتتاح المزيد من المراكز والتوسع في تقديم الخدمات لتشمل مختلف الجهات بهدف التبسيط من الإجراءات.

خلال الشهر الماضي.. ١٠ آلاف وثيقة غير محكوم و٥٥٠٠ «غير موظف»